"المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال واستخدامها في مكافحة الفساد"

عاصم الحميدي alhomaidiasem@gmail.com

يُدرك القادة في جميع أنحاء العالم بأن تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي أدوات قويّة وفعّالة في مكافحة الفساد. وقد وضعت مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف) ورقة لرفع مستوى الوعي في كيفية مساعدة توصياتها على مكافحة الفساد عند تنفيذها بشكل فعال.

اعتمدت مجموعة العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (فاتف) أربعين توصية، وهذه التوصيات الأربعون تُشكّل إطاراً شاملاً بشأن مكافحة غسل الأموال،وتستهدف التطبيق الفعّال لها من جانب كافة بلدان العالم. وتنص هذه التوصيات على مبادئ اتخاذ التدابير كما أنها تمنح البلد المعني المرونة في تنفيذ تلك المبادئ وفقاً لظروفه ومتطلبات دستوره، ورغم أن هذه التوصيات الأربعين ليست بمثابة قوانين مُلزمة إلا أنّها تتمتع بمصادقة المجتمع الدولي والمنظمات المعنيّة باعتبارها المعيار المقياسي الدولي بشأن مكافحة غسل الأموال. وهذه التوصيات الأربعون تُعتبر بالفعل إلزاماً للبلد المعني باتخاذ إجراءات لكي تصبح مستوفية للمعايير الدولية. وقد وُضعت التوصيات الأربعون الأصلية لمجموعة العمل المالي (فاتف) في عام 1990 م كمبادرة لمكافحة سوء استخدام النظم المالية من قبل الأشخاص الذين يقومون بغسل أموال المخدرات. تمت مراجعة التوصيات لأول مرّة في عام 1996م لتعكس تطور اتجاهات وأساليب غسل الأموال، وتوسيع نطاقها إلى ما وراء غسل أموال المخدرات. وفي أكتوبر 2001م، وسّعت مجموعة العمل المالي مهامها للتعامل مع موضوع تمويل الأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، واتخذت خطوة مهمّة تمثلت في وضع التوصيات الخاصة الثمان المتعلقة بتمويل الإرهاب (والتي أصبحت لاحقاً تسعاً). وتمت مراجعة توصيات مجموعة العمل المالي للمرة الثانية في عام 2003م، وأيّد ما يزيد على 180 دولة هذه التوصيات الجديدة جنباً إلى جنب مع التوصيات الخاصة، والمعترف بها عالمياً باعتبارها المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعقب انتهاء الجولة الثالثة من عمليات التقييم المشترك للدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي (فاتف)، قامت المجموعة بمراجعة توصياتها وتحديثها، بالتعاون الوثيق مع مجموعات العمل المالي الإقليمية والمنظمات المراقبة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة. وتتناول التعديلات التهديدات الجديدة والناشئة، كما توضح العديد من الالتزامات القائمة وتعزّزها، مع المحافظة في ذات الوقت على الاستقرار والقوة اللازمة في التوصيات.

وقد تمت مراجعة هذه المعايير من أجل تعزيز الالتزامات بالنسبة للحالات مرتفعة المخاطر، وللسماح للدول بإتّباع منهج أكثر تركيزاً يستهدف المجالات التي لا تزال مرتفعة المخاطر أو تلك التي لا يزال من الممكن تحسين مستوى تطبيق المعايير فيها.

***

وفيما يتعلق بالفساد، فالفساد ظاهرة قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الإنسانية والأنظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ، ولا تقتصر ظاهرة الفساد على شعب واحد أو دولة أو ثقافة واحدة دون الأخرى كما تخبرنا كتب التاريخ بذلك.

وتختلف ظاهرة الفساد في حجمها و درجتها من مجتمع لآخر، وبالرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات السياسية إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة الحاكمة مثل الأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية (والتي لا تأخذ إلا برأي حاكمها الشخصي وبناء على وجهة نظره الشخصية وتجاربه فقط)، تشجع على بروز ظاهرة الفساد كرد فعل على هذا التسلط في هذا النظام أكثر من غيره، بينما يقل حجم هذه الظاهرة في الأنظمة الديمقراطية التي تشارك الشعب في الحكم وتستمع إلى رأيه، وتحترم حقوق الإنسان، وحريته العامة.

***

العلاقة بين الفساد وغسل الأموال

هناك علاقة وطيدة بين الفساد وغسل الأموال. وكغيرها من الجرائم الخطيرة الأخرى، فإن جرائم الفساد، كالرشوة وسرقة المال العام، تُرتكب لغرض الحصول على مكاسب خاصة. حيث يعرّف البنك الدولي الفساد بأنه" إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص". أما منظمة الشفافية الدولية فتعرّف الفساد بأنه" استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة". ويعرّف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الفساد بأنه " إساءة استعمال السلطة المخوّلة لتحصيل كسب خاص"، وعرّفه القانون اليمني رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد بأنه " استغلال الوظيفة العامة للحصول على مصالح خاصة سواء كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلال الصلاحيات الممنوحة".

أما غسل الأموال Money Laundering فهو كما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (1988) (اتفاقية فيينا)، وكذلك في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (2000) (اتفاقية باليرمو)، كما يلي:

* تحويل أو نقل الأموال مع العلم بأنها ناجمة عن جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أو جرائم أو عن المشاركة في جريمة أو جرائم بغرض إخفاء أو تمويه المنشأ غير المشروع لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص أو مساعدة أي شخص مشترك في ارتكاب تلك الجريمة أو الجرائم بهدف التهرّب لهذه العواقب القانونية لهذه الأموال.

* إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لهذه الأموال ومنشأها وموقعها ووجه التصرّف بها، وحركتها، والحقوق فيها أو ملكيتها مع العلم بأن هذه الأموال ناجمة عن جريمة أو جرائم أو عن المشاركة في ارتكاب هذه الجرائم أو الجريمة.

* اقتناء أو امتلاك أو استخدام الممتلكات مع العلم عند استلامها أنها ناجمة عن جريمة أو جرائم أو عن مشاركة في هذه الجريمة أو الجرائم.

وعرفه الفريق المعني بالتدابير المالية بشأن مكافحة غسل الأموال (مجموعة العمل المالي الدولية"فاتف")، الجهة المعترف بها دولياً لوضع المعايير القياسية لمكافحة غسل الأموال، يُعرّف مصطلح غسل الأموال بإيجاز باعتباره " تجهيز عائدات الجريمة لإخفاء منشأها غير القانوني" بهدف إسباغ الشرعية على المكاسب غير المشروعة من الجريمة.

ويعرف القانون رقم (1) لسنة 2010م المُعدّل بالقانون رقم (17) لسنة 2013م جريمة غسل الأموال كما يلي: "

أ- يعد مرتكبا لجريمة غسل الأموال كل من يأتي فعلاً من الأفعال الآتية سواء وقع الفعل داخل أو خارج الجمهورية:

1- تحويل أو نقل أموال من قبل أي شخص يعلم أو كان ينبغي أن يعلم بأنها عائدات أو متحصلات إجرامية بغرض اخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو قصد مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجريمة الأصلية التي نتجت منه، على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله.

2- أخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أوكيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها من قبل شخص يعلم أو كان ينبغي أن يعلم بأنها عائدات أو متحصلات إجرامية.

3- اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال من قبل أي شخص يعلم أو كان ينبغي أن يعلم وقت تسلمها بأنها عائدات أو متحصلات إجرامية.

ب- كما يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من شرع أو شارك أو حرض أو أمر أو تواطأ أو تآمر أو قدم مشورة أو ساعد على ارتكاب أي من الأفعال الواردة في البنود

(1، 2، 3) أعلاه.

إذاً فغسل الأموال هو إخفاء مصدر المكاسب غير المشروعة الناتجة عن نشاط إجرامي. وعند غسل عائدات جرائم الفساد بنجاح، فإن المكاسب غير المشروعة قد يتم التمتع بها دون الخوف من مصادرتها.

إن مكافحة غسل الأموال هي الركيزة الأساسية لمنهاج أوسع لمكافحة الجرائم المنظمة والخطيرة وذلك بحرمان المجرمين/ مرتكبي تلك الجرائم من التمتع بالمكاسب غير المشروعة وبمقاضاة أولئك الذين يقدمون الدعم في غسل الأموال غير المشروعة/ القذرة.

ومن هذا المنطلق، فإن مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف) تدرك العلاقة بين الفساد وغسل الأموال، بما في ذلك كيفية مساعدة تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مكافحة الفساد. وهذا هو السبب في أخذ قضايا الفساد في الإعتبار وذلك من خلال الجولة الثالثة من عملية التقييم المشترك لمجموعة العمل المالي (فاتف) والتي قيّمت مدى امتثال الدول بالنسخة الصادرة عام 2003م من توصيات الفاتف. على سبيل المثال، في الجولة الثالثة من التقييم المشترك، وضعت الفاتف في الإعتبار مدى فعالية تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال اعتبار عدد من التحقيقات والملاحقات القضائية والإدانات بجرائم غسل الأموال وحجم الممتلكات المُصادرة ذات الصلة بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية الأساسية، بما في ذلك الفساد والرشوة. إضافة إلى ذلك، تنظر مجموعة العمل المالي (فاتف) فيما إذا كان بمقدور البلدان إثبات أن لديها إطار متين من التدابير/ تدابير متينة لمنع ومكافحة الفساد من خلال إحترام الشفافية ومبادئ الحكم الرشيد، ومتطلبات مهنيّة وأخلاقية عاليّة وإنشاء نظام محاكم نزيهة وذات كفاءة معقولة لضمان تنفيذ الأحكام القضائية بشكل ملائم/ صحيح. وهذه العناصر مهمة لأن أوجه الصور أو نقاط الضعف الهامة في هذه المناطق/ المجالات قد تعيق التنفيذ الفعال لتوصيات الفاتف.

اعتمدت الفاتف التوصيات المنقحة في فبراير 2012م، وسيتم تقييم البلدان ومدى التزامها بالمعايير الدولية في الجولة القادمة لعملية التقييم المشترك (الجولة الرابعة)، حيث سيتم اعتماد منهجية التقييم المشترك المنقحة.

ونخلُص إلى أنه من خلال التنفيذ الفعّال لتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)، تستطيع الدول:

- حماية نزاهة القطاع العام بشكلٍ أفضل.
- حماية مؤسسات القطاع الخاص المحدد/ المعيّن من الإستغلال.
- زيادة الشفافية في النظام المالي.
- تسهيل الكشف والتحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الفساد وغسل الأموال واسترداد الأموال والأصول المنهوبة.

كما أن الإمتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يخلق بيئة أكثر صعوبة لإزدهار الفساد.

المراجع:

1. المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فبراير 2012م.

2. ملاحظة مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف) بشأن الفساد.

3. دليل إسترشادي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الإصدار الثاني الصادر عن صندوق النقد والبنك الدوليين، يناير/ كانون الثاني 2005م.

4. القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد-اليمن.

5. القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب-اليمن.

وجهة مطر

أحمد غراب
Ghurab77@gmail.com

إلى من يهمه الأمر

رسالة هذا الأسبوع وصلت من الدكتور سلطان حسن الحالمي فيما يلي نصها:

" لنا زملاء في جامعة البيضاء يعملون في كلية العلوم الإدارية - رداع وهم أستاذ الاقتصاد المساعد د. عبده مدهش الشجري وأستاذ المحاسبة المساعد د. مناف الديلمي وأستاذ نظم المعلومات المساعد د. خليل المخلافي وعند ذهابهم إلى الكلية للإشراف على امتحانات نهاية الفصل الثاني في خط ذمار- رداع تم اختطافهم في 10/ 6/ 2014 من قبل جهة مجهولة ولا نعلم ما أسباب ومبررات الاختطاف ؟ ومن الجهة التي قامت بالاختطاف؟ والي اين تم اختطافهم ؟ وما أهداف الخاطفين؟ ولا نعلم عنهم شئ جريمتهم التي ارتكبوها أنهم يؤدون رسالتهم الأخلاقية والعلمية والإنسانية في زرع اللبنات الأساسية للطلاب في مختلف العلوم لأبناء رداع والمناطق المجاورة لها وتم مكافأتهم باختطافهم من قبل مجموعة إرهابية مجهولة الهوية إلى منطقة مجهولة بصمت غير مسبوق من الجهات الرسمية (جامعة البيضاء - وزارة التعليم العالي - اتحاد نقابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية- وزارة الداخلية- مجلس الوزراء - رئاسة الجمهورية) نناشد الجهات المعنية بإعطاء الموضوع ما يستحقه من الاهتمام حيث إلى اليوم لم يلق الموضوع حقه من الجهات الرسمية وغير الرسمية أرجو أن تهتم بالموضوع على الأقل تنزل منشور يخدم قضية المختطفين وبارك الله فيك وجزاك خيرا.

حيث هل عيد الفطر علينا ونحن ننعم بالخير بين أهالينا وأطفالنا وزملاؤنا يقضون أيام العيد بين أيدي الخاطفين منذ أكثر من خمسين يوماً.

ولا نجد مبرراً لسكوت الجهات المعنية ولا نملك لهم إلا الدعاء والتضرع إلى الله أن يفك أسرهم ويفرح أولادهم وذويهم بمعرفة مصيرهم وان يكونوا في خير وعافيه.

أطفالهم وزوجاتهم وذويهم وزملاؤهم وطلابهم وكل محبيهم ينادون ويستغيثون ويناشدون الجهات المعنية ومشائخ القبائل ومنظمات المجتمع المدني وكل الخيرين أن يقوموا بواجبهم الأخلاقي والإنساني بالتحري والبحث عن زملائنا والعمل على تحريرهم من أيدي الخاطفين وأسأل الله العظيم أن يفك أسرهم ويعيدهم إلى أهاليهم سالمين".

انتهت الرسالة.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

أحمد مهدي سالم

دروع..إلى متى؟!

هل أتاك حديث الدروع؟

يبدو أنه كتب علينا نحن العرب أن تتوزع حياتنا بين المآسي والمخازي وبين الفواجع والمحاذي وفتوحات إعلام المخازي.. المبرر للمغتصب أو الغازي..مأساتنا في غزة أرض الكبرياء والعزة..بحجم أكبر نيزك فضائي.. صدمتني كغيري بمواقف مؤلمة كثيرة وأبرز ما استوقفني بجانب مجازر الإبادة فكرة الدروع.. حيث سوغ الإسرائيليون كثيرا لها.. باتهام حماس باستخدام أو حجز المواطنين كدروع بشرية لتبرير بطش العدوان الهمجي الغاشم والظالم.

التركيب الوصفي أو مفردتا دروع بشرية أول ما سمعتها أيام حروب صدام مع الأميركان وحلفائهم في مطلع التسعينيات ولاتزال تتكرر حتى اليوم كلما جدَّت مناسبات النفير وقرَّبا مربط النعامة مني.

احتجاز المدنيين في الحروب..أسوأ تجارة، وأبشع احتماء واستهانة بالدماء لكن في موضوع غزة المأساوي اختلطت الأوراق لا نظن أن حماس تتاجر بأرواح الناس بهذا التبرير الوسواسي الخناس..كلام لا له أساس ولا يستقيم على أي مقياس وربما تعاملت حماس على طريق المثل القائل:

المبلول ما يهمه الطرش" أو على قول الشاعر القديم ألقاه في اليم مكتوفا وقال له: إياك إياك أن تبتل بالماء.

قال الإعلام الصهيوني وكرر: استخدام المدنيين كدروع.

الجرح اليمني غائر، والمأساة الفلسطينية أكثر إيلاماً تحولنا من مونديال البرازيل الذي انتهى بصدارة ألمانية، ووصافة أرجنتينية إلى متابعة مباشرة مونديال غزة..صواريخ حقيقية مش صواريخ كرات يهلل لها المعلقون تغزلاً بتسديدات ميسي ونيمار وروبن.

الدروع البشرية شيء غير أخلاقي لكن الحروب الحقيرة الشرسة أو المعارك الحادة القاهرة.

تفوَّت المسألة انطلاقاً من باب أن الضرورات تبيح المحضورات غير أن رؤية أسرة مبادة، أو انتشال جثث أطفال ونساء وعجزة من تحت الأنقاض..حاجة جارحة ومؤلمة وصادمة..وتنتقص من المكسب السياسي المتحقق أو الذي سيتحقق على حساب إزهاق أوراح..ودمار بيوت وخراب منشآت وتعطيل كل الحياة العامة.

ومن الكياسة والفطنة يفترض أن يفتح المجال للمبادرات والقبول بأقربها إلى منطق الواقع، وفقه الوضع المأزوم لأنك لا تستطيع أن تفرض كل ما لديك..وخصمك معزز بدعم مذهل، وإنما بإمكانك أن تضغط، بشكل معقول لتمرير شيء لديك مع مواصلة النضال على مستويات مختلفة..مثل التفاعل الإيجابي البناء مع التحركات الدبلوماسية، وعدم الانجرار وراء لغة التشنج والمفردات العنترية..لأن أي تأخير يصنع المزيد من المآسي والكوارث وما لا يدرك كله..لا يترك جله.

إيماءات

نزع سلاح المقاومة..شرط إسرائيلي أصعب من الصعوبة ذاتها، والمراهنة عليه ضرب من الخيال.

إسرائيل توقيت خطير وخبيث للحرب على غزة بعد عزل حماس عن حواضنها.

أن تحارب إسرائيل في اللحظة الراهنة، فأنت تحارب العالم..رأي لمحلل غربي.

آخر الكلام

ألا لا يحسب الأقوام أنا

تضعضعنا وأنا قد ونينا

ألا لا يجهلن أحد علينا

فنجهل فوق جهل الجاهلينا

عمرو بن كلثوم التغلبي.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي: في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار | تحويلة: 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس: 332505

المبيعات: 274039 فاكس: 2700064 | الإعلانات: 274038 فاكس: 274035 | التوزيع: 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس: 233354 تعز > 220800 فاكس: 220900 الحديدة > 245842 فاكس: 211537 حضرموت > 303930 فاكس: 303931 إب > تلفاكس: 400251 الضالع: تلفاكس: 232994 أبين > تلفاكس: 602096 عمران > تلفاكس: 613388